**براك للمصاعد**

**إحدى فروع شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات**

شركة ذات مسئولية محدودة

**القوائـم المالية للسنة المنتهية**

**في 31 ديسمبر 2023م**

**وتقـريـر المراجع المستقل**

**براك للمصاعد**

**إحدى فروع شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات**

شركة ذات مسئولية محدودة

**فهرس القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م**

|  |  |
| --- | --- |
|  | **صفحـة** |
| تقرير المراجع المستقل | 2 - 3 |
| قائمة المركز المالي | 4 |
| قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر | 5 |
| قائمة التغيرات في حقوق الملكية | 6 |
| قائمة التدفقات النقدية | 7 |
| إيضاحات حول القوائم المالية | 8 - 23 |

**تقرير المراجع المستقل**

**إلــى الســــــــــــــــــادة الشــــــــــــركاء الموقرين**

**براك للمصاعد - إحدى فروع شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات**

**الأحساء ـ المملكـة العـربيـة السعـوديـة**

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

**الرأي**

**لقد راجعنا القوائم المالية لـبراك للمصاعد - إحدى فروع شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات - شركة ذات مسئولية محدودة (ويشار إليها بالفرع)،** **والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.**

**وفي رأينا،** **فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في 31 ديسمبر 2023م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.**

**أساس الرأي**

**لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المنشأة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفينا أيضا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفى اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.**

**لفت إنتباه**

**نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح (2) المرفق بالقوائم المالية، والذي يشير إلى أنه تم إعداد القوائم المالية المرفقة لاستخدامها من قبل الإدارة فقط ويجب عدم استخدامها لأي غرض آخر. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.**

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

**إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات وعقد تأسيس المنشأة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.**

**وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الفرع على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الفرع أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.**

**والمكلفون بالحوكمة، أي إدارة الفرع ، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الفرع.**

**تقرير المراجع المستقل (تتمة)**

**براك للمصاعد - إحدى فروع شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات (تتمة)**

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

**تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي تضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر منفردة أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.**

**وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:**

* **تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.**
* **التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.**
* **تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.**
* **التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الفرع على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الفرع عن البقاء كمنشأة مستمرة.**
* **تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.**

**ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، بجملة أمور من بينهما نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.**

**عـن شركة إدراك العالمية**

**محاسبون ومراجعون قانونيون**

الأحساء في: 0000 0000 1446هـ  
الموافق: 0000 0000 2024م

**سلمان بن عبدالرحمن الثميري**

**محاسب قانوني - ترخيص رقم 741**

1. **التكوين والنشاط**

يمارس براك للمصاعد - إحدى فروع شركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة والمقاولات (شركة ذات مسئولية محدودة) نشاطه من خلال السجل التجاري رقم 2252101964 وتاريخ 25/07/1439هـ والصادر من السجل التجاري بمدينة المبرز وبموجب رخصة نشاط تجاري رقم 41103573562. وعنوانه الاحساء / المبرز / البستان / شارع الظهران

نشاطه تركيب وإصلاح وصيانة السلالم المتحركة والسيور الناقلة والارضية، تركيب وصيانة المصاعد.

تشمل القوائم المالية أعمال الفرع التـي تتعلق بأنشطة تركيب وإصلاح وصيانة السلالم المتحركة والسيور الناقلة والارضية، تركيب وصيانة المصاعد فقط ولا تشمل جميع أنشطة الشركة.

1. **أسس الإعداد**
2. **بيان الالتزام بالمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

والمعيار الدولي المعتمد هو المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بالإضافة إلى المتطلبات والإفصاحات التي أضافتها الهيئة لبعض أقسام ذلك المعيار وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمده الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من معايير وآراء فنية لمواضيع لا يغطيها المعيار الدولي مثل موضوع الزكاة والإفلاس.

تم إعداد هذه القوائم المالية لتعكس عمليات الفروع المتصلة بأعمال نشاط تركيب وإصلاح وصيانة السلالم المتحركة والسيور الناقلة والارضية، تركيب وصيانة المصاعد فقط ولا تشمل أي أنشطة أخرى للمالك وكذلك الفروع الأخرى للشركة. وتقوم إدارة الشركة بإعداد قوائم مالية للغرض العام تشمل جميع أنشطة الشركة وفروعها.

1. **أسس القياس**

تم إعداد القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعرض الفرع قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول. تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. باستثناء الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة، العقارات الاستثمارية والتي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة.

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة أيضاً استخدام تقديراتها في تطبيق السياسات المحاسبية. وقد تم الإفصاح في الإيضاح رقم (3) عن تلك المناطق التي تتطلب درجة عالية أو أكثر تعقيداً من التقدير، أو التي تتطلب افتراضات وتقديرات هامة.

1. **عملة العرض والعملة الوظيفية**

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية للفرع.

1. **الاستمرارية**

ليس لدى المنشأة أي شك يذكر حول قدرة المنشأة على الاستمرار وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

1. **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة**

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة، التعديلات التي تترتب عن مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي :

1. **العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات**

تقوم الإدارة بتقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات لغايات احتساب الاستهلاك اعتماداً على الاستخدام المتوقع لهذه الأصول تقوم الإدارة بمراجعة القيمة والأعمار الإنتاجية المتبقية بشكل سنوي ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

1. **القيمة القابلة للاسترداد**

تقوم الإدارة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي هبوط في قيمتها.

1. **التزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين**

يتم تحديد تكلفة التزام مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بموجب برنامج المكافآت المحددة غير الممولة ويتم قياسها باستعمال التقييم الإكتواري. يشمل التقييم الإكتواري العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وتشمل هذه الافتراضات تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدل دوران العاملين. ونظراً لتعقيد التقييم وطبيعته طويلة الأجل فإن التزام المكافأة المحددة غير الممولة شديد الحساسية للتغيرات في هذه الافتراضات. لذا تتم مراجعة جميع الافتراضات مرة في السنة أو أكثر عند الضرورة.

1. **عقود الإيجار**

عند تطبيق تصنيف عقود الإيجار تعتبر الإدارة عقود إيجارها إما كإيجار تشغيلي أو ترتيبات إيجار تمويلي. وفي بعض الحالات، لا تكون معاملة الإيجار نهائية دائما، وتستخدم الإدارة الحكم في تحديد ما إذا كان عقد الإيجار هو عقد إيجار تشغيلي أو تمويلي، بالنسبة لترتيبات التأجير التمويلي بدون فائدة، تستخدم الإدارة أفضل تقدير لتحديد سعر الفائدة السائد في السوق لغرض الخصم.

1. **المخصصات والالتزامات المحتملة**

الافتراضات الرئيسية بشأن احتمال وحجم تدفق الموارد من وإلى المنشأة. تشمل هذه التقديرات تقديرات رئيسية بشأن احتمالية ترجيح الحدوث وتقدير مبلغ الواجب.

1. **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمه)**
2. **الزكاة**

يتم احتساب مخصص الزكاة الشرعية سنوياً في القوائم المالية وفقاً لتعليمات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية. ويتم احتساب مطلوبات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط النهائية.

1. **المدينون التجاريون**

تقوم المنشأة بتقييم المدينون التجاريون لتحديد الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير مالي، عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر، تقوم المنشأة بوضع أحكام حول ما إذا كانت هناك بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل المالي.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة**
2. **تصنيف المتداول مقابل الغير متداول**

تقوم المنشأة بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس متداول / غير متداول.

تعتبر الأصول متداولة وذلك عندما:

* يتوقع تحققها أو ينوى بيعها أو استخدامها، خلال دورة التشغيل العادية، أو
* يتم الاحتفاظ بها بشكل رئيسي لغرض المتاجرة، أو
* يتوقع تحققها خلال مدة اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو
* تكون نقدية، أو معادلة للنقدية ما لم تكن خاضعة لقيود على استبدالها أو استخدامها لسداد أية مطلوبات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

تصنف كافة الأصول الأخرى كـ "غير متداولة".

تعتبر الالتزامات متداولة وذلك عندما:

* يتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل العادية، أو
* في حالة الاحتفاظ بها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة، أو
* تكون واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو
* عند عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل سداد الالتزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

تصنف كافة الإلتزامات الأخرى كـ " غير متداولة".

1. **النقـد وما في حكمه**

يشتمل النقد وما في حكمه على النقد لدى البنوك وتخضع لخطر غير مهم من مخاطر التغير في القيمة والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ نشأتها، إن وجدت، والمتوفرة لدى المنشأة بدون أي قيود.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **مدينون تجاريون**

يسجل المدينون التجاريون مبدئياً بسعر المعاملة مالم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل، فإذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس البند بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة. ويتم لاحقاً القياس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي، يتم تكوين مخصص هبوط قيمة المدينون التجاريون عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المنشأة لن تتمكن من تحصيل المبلغ المستحق ويتم قياس هذا المخصص لكل عميل على حده وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم شطب الديون المعدومة مقابل المخصصات المتعلقة بها، ويتم تحميل المخصصات المكونة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

في نهاية كل فترة تجري مراجعة القيمة المسجلة للمدينون التجاريون لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن المبالغ غير قابلة للاسترداد وفي تلك الحالة يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة فوراً في الأرباح والخسائر. إن أي مبالغ مستردة لاحقاً من المبالغ المشطوبة سابقاً تقيد مقابل المصاريف العمومية والإدارية في قائمة الدخل الشامل .

1. **الممتلكات والمعدات**

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والهبوط المتراكم في القيمة. تتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المتعلقة باقتناء الأصل وأية تكاليف مباشرة أخرى لازمة لوضع الأصل في المكان والحالة اللازمة ليكون معداً للاستخدام في الغرض المخصص من أجله.

تتضمن تكلفة الأصول التي يتم بناؤها ذاتياً تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى جعل الأصول في حالة صالحة للاستخدام المقصود منها وتكاليف تفكيك وإزالة العناصر وإصلاح الموقع الذي تكون فيه.

عندما تكون للأجزاء الهامة من بند الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتسابها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات.

يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات، ويتم الاعتراف على أساس الصافي، ضمن الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء من بند الممتلكات والمعدات بالقيمة الدفترية للبند إذا استوفيت ضوابط الإثبات في القوائم المالية.، أما تكاليف الصيانة والإصلاح الأخرى فيتم إثباتها كمصروف بقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها.

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يترتب عليها زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية، ويمكن قياسها بشكل موثوق ولا يتم رسملة تكاليف الاقتراض والتي تثبت كمصروف ضمن الربح والخسارة عند تحملها.

يتمثل الاستهلاك في التوزيع المنتظم للمبلغ القابل لاستهلاك الأصل على مدى العمر الإنتاجي المقدر له. يتمثل المبلغ القابل للاستهلاك الأصل في تكلفة الأصل ناقصاً القيمة المتبقية.

عند وجود مؤشرات على أن القيمة المتبقية للأصل أو عمره الإنتاجي قد تغير منذ احدث تاريخ تقرير سنوي يتم مراجعة التقديرات السابقة والأخذ بالاعتبار الحاجة إلى تعديل القيمة المتبقية أو طريقة الاستهلاك أو العمر الإنتاجي ومعالجة هذا التغير على انه تغير في تقدير محاسبي.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **الممتلكات والمعدات (تتمة)**

يتم تحميل الاستهلاك على الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند للممتلكات والمعدات كما يلي:

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **نوع الأصل** |  | **العمر المقدر بالسنة** |  | **نوع الأصل** |  | **العمر المقدر بالسنة** |
| تحسينات في مباني مستأجرة |  | 2-10 |  | أثاث ومفروشات |  | 10 |
| عدد وأدوات |  | 10 |  |  |  |  |

1. **الأدوات المالية**

تقوم المنشأة بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين 11 و 12 من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية لأداة مالية. وعندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، يتم قياسه بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل للمنشأة (لالتزام مالي) أو الطرف المقابل (لأصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير، يتم قياس الأدوات المالية على النحو التالي، دون أي طرح لتكاليف المعاملة التي يمكن أن تتحملها المنشأة عند البيع أو الاستبعاد الآخر:

1. تقاس أدوات الدين بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية إذا استوفت الشروط اللازمة لهذا الإثبات. وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الآخر الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه (أي صافي من الهبوط في القيمة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل.
2. ‌تقاس الارتباطات باستلام قرض، التي تستوفي الشروط لهذا الإثبات، بالتكلفة(التي قد تكون صفراً) مطروحاً منها هبوط القيمة.
3. تقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة - إن وجدت- على النحو التالي:

* إذا كانت الأسهم تتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو يمكن قياس قيمتها العادلة خلاف ذلك بطريقة يمكن الاعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يجب أن يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.
* تقاس جميع الاستثمارات الأخرى من هذا القبيل بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو يتم تسويتها أو تحويل جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر، أو تكون المنشأة، رغم أنها قد احتفظت ببعض مخاطر ومكافآت الملكية الهامة، قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر والطرف الآخر لديه القدرة العملية لبيع الأصل بأكمله إلى طرف ثالث ليس بذي علاقة ويكون قادراً على ممارسة تلك القدرة بشكل فردي دون الحاجة لفرض قيود إضافية على عملية التحويل.

ويتم إلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) فقط عندما يتم إطفاؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد، أو إلغائه أو ينقضي.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **عقود الإيجار**

يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي عندما تحول شروط الإيجار جميع مخاطر ومزايا الملكية للأصل المؤجر بشكل جوهري إلى المنشأة. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي. يعتمد تحديد ما إذا كان عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

يتم إثبات الحقوق في الأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار تمويلي كأصول لدى الفرع بالقيمة العادلة للعقارات المؤجرة (أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار إذا كانت أقل) عند بداية عقد الإيجار. يُدرج الالتزام المقابل للمؤجر في قائمة المركز المالي كالتزام تأجير تمويلي. يتم توزيع دفعات الإيجار بين النفقات التمويلية وتخفيض التزام الإيجار وذلك لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. تدرج الموجودات المحتفظ بها بموجب عقود الإيجار التمويلي ضمن الأصول غير المتداولة، ويتم استهلاكها وتقييمها لتحديد خسائر الهبوط في القيمة بنفس طريقة الموجودات المملوكة، يحسب الاستهلاك على الأصل المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي على مدى عمره الإنتاجي أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

يتم تحميل الإيجارات المستحقة التي تتم بموجب عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ذات الصلة.

1. **دائنون تجاريون**

يتضمن الدائنون التجاريون أرصدة الموردين والمستحقات المتعلقة بهم نظير سلع أو خدمات تم تأديتها للمنشأة وحصلت على السيطرة عليها. تدرج المبالغ المستحقة الدفع مبدئياً بسعر المعاملة مالم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل، فإذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس البند بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة. ويتم لاحقاً القياس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

1. **المخصصات والالتزامات المحتملة**

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على المنشأة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوب لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوب لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها.

لا يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة، ويتم الإفصاح عن الالتزام المحتمل مالم يكن حدوث تدفق خارج للموارد أمراً بعيد الاحتمال, وعندما تكون المنشأة مسؤولة بشكل مشترك وبشكل منفرد عن الواجب، فتتم معالجة ذلك الجزء من الواجب الذي يتوقع الوفاء به من قبل أطراف أخرى على أنه التزام محتمل. يتم الإفصاح عن الأصل المحتمل عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة محتملاً.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **الزكاة**

يتم احتساب مخصص الزكاة الشرعية سنوياً في القوائم المالية وفقاً لتعليمات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية. ويتم احتساب مطلوبات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط النهائية.

ويتم احتساب الزكاة الشرعية عند إعداد القوائم المالية لشركة مجموعة البراك للتجارة والصناعة.

1. **منافع الموظفين**

**منافع الموظفين قصيرة الأجل**

يتم الاعتراف بالتزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يقاس الالتزام بالمبلغ غير المخصوم المتوقع دفعه لمنافع الموظفين قصيرة الأجل ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة الربح في مقابل تلك الخدمة، وذلك عندما يكون على المنشأة التزام نظامي، أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة ويمكن تقديره بصورة موثوقة.

**مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**

تشتمل منافع ما بعد التوظيف بالمنشأة على الاشتراكات الشهرية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لمتطلبات الأنظمة في المملكة العربية السعودية.

يتم تصنيف الاشتراكات الشهرية بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (كيان مستقل) على أنها برنامج اشتراكات محددة. وتعترف المنشأة بحصتها من الاشتراكات الثابتة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في كل شهر على أنها مصروفات. ليس لدى المنشأة أي التزام قانوني أو حكمي بدفع أية اشتراكات أخرى، والتزامها الوحيد هو دفع الاشتراكات حسبما تُستحَق. يتم دفع التزامات منافع الموظفين وفقا لنظام العمل السعودي.

تستحق مكافأة نهاية الخدمة لكافة الموظفين العاملين وفق الشروط وأحكام نظام العمل المتبع في المنشأة عند انتهاء عقود خدماتهم. يتم قياس التزام مكافأة نهاية الخدمة والذي يمثل خطة منافع محددة بموجب نظام العمل السعودي وفقاً للمبلغ غير المخصوم لاستحقاقات الموظفين كما هو في نهاية فترة التقرير. وذلك لكونه لا يمكن تقدير الخدمة المستقبلية للموظفين دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

1. **تحقق الإيرادات**

**قياس الإيرادات**

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للعوض المحصل أو المستحق التحصيل وتأخذ القيمة العادلة للعوض المحصل أو المستحق التحصيل في الحسبان أي حسومات تجارية، وحسومات التسوية السريعة وحسومات الحجم التي تسمح بها المنشأة.

وعندما يتم تأجيل التدفق الداخل من النقد أو ما في حكمه وكان الاتفاق يتضمن في جوهره معاملة تمويل، فإن القيمة العادلة للعوض هي القيمة الحالية لكافة المتحصلات المستقبلية والتي يتم تحديدها باستخدام معدل الفائدة الضمني. وتنشأ عملية التمويل، على سبيل المثال، عندما تمنح المنشأة ائتمانا للعميل بدون فائدة، أو قبلت المنشأة من العميل ورقة قبض بمعدل فائدة يقل عن المعدل السوقي كعوض للخدمة المباعة.

1. **ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**
2. **تحقق الإيرادات (تتمة)**

**إيرادات المبيعات**

يتم إثبات الإيرادات من المبيعات عند تسليم أو شحن المنتجات التي يتم بمقتضاها انتقال المخاطر والمنافع الهامة المصاحبة لملكية البضاعة إلى المشتري بحيث لا يكون للمنشأة سيطرة فعالة أو مشاركة إدارية مستمرة بالدرجة التي ترتبط عادة بملكية البضاعة وعندما يمكن قياس مبلغ الإيرادات بطريقة يعتمد عليها ويكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بعملية البيع إلى المنشأة وإمكان قياس تكلفة المعاملة بطريقة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تسجيل المبيعات بعد خصم المردودات والخصم التجاري وخصم الكمية.

1. **المصروفـات**

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية خلال فترة التقرير في شكل تدفقات خارجية، أو نقصان في الأصول، أو تحمل الالتزامات، مما يؤدي إلى نقصان في حقوق الملكية، بخلاف النقصان المتعلق بالتوزيعات التي تتم على الملاك.

لأغراض إعداد قائمة الدخل يتم عرض المصروفات باستخدام تصنيف مستند إلى وظيفة المصروف حيث تجمع المصروفات على طبيعتها على أنها جزء من تكلفة الإيرادات أو على أنها جزء من الأنشطة الإدارية، أو أنشطة التوزيع إن وجدت.

تتبع الإدارة أساس منتظم لتوزيع المصروفات المشتركة بين الوظائف الرئيسية لهذه المصروفات.

1. **الأدوات المالية القيمة العادلة وإدارة المخاطر**

**القيمة العادلة**

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم به مبادلة أصل أو سداد التزام في معاملة تتم بين طرفين بعلمهما وملء إرادتهما على أساس تجاري. تعتبر الإدارة أن القيم العادلة للأرصدة المدينة الأخرى، والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب قيمها الدفترية، ولا تعتقد الإدارة أن القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية للمنشأة تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

**إدارة المخاطر**

تتعرض المنشأة للمخاطر التالية جراء استخدامها للأدوات المالية:

* مخاطر السيولة
* مخاطر الائتمان
* مخاطر العملات الأجنبية
* مخاطر أسعار العمولات

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المنشأة لكل من المخاطر أعلاه، أهداف المنشأة، السياسات وطرق قياس وإدارة المخاطر وإدارة المنشأة لرأس المال.

**مخاطر السيولة**

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالمطلوبــات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر أموال كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. وعلى ذلك فإن المنشأة غير معرضة لمخاطر هامة تتعلق بالسيولة.

تتكون المطلوبات المالية للمنشأة من المستحق إلى أطراف ذات علاقة والمستحقات الأخرى. من المتوقع من الناحية العملية أن يتم ســـداد جميع هذه المطلوبات المالية خلال 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي وتتوقع إدارة المنشأة أن يكون لديها أموال كافية للقيام بذلك.

**مخاطر الائتمان**

إن مخاطر الائتمان تتمثل في إخفاق أحد الأطراف في أداة ماليـــة في الوفـــاء بالتزامـــه والتسبب في تكبـــد المنشأة خسارة مالية، إن الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساس النقدية بالبنوك والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم المنشأة بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية كما أن لدى المنشأة سياسة بخصوص حجم الأموال المودعة في كل مصرف ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك. كما لا تتوقع الإدارة أن تتعرض لمخاطر ائتمان هامة من حسابات الأرصدة المدينة نظرا لتعاملها مع عملاء ذات ملاءة مالية وقدرة ائتمانية عالية، كما أن الإدارة تقوم بمراقبة الأرصدة المدينة القائمة دورياً.

**العملات الأجنبية**

تنتج مخاطــر العمــلات من التغيرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لم تقم المنشأة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الريال السعودي والدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملات هامة. تراقب إدارة المنشأة تقلبات معدلات العملات وتعتقد أن مخاطر العملات غير جوهرية.

1. **الأدوات المالية القيمة العادلة وإدارة المخاطر(تتمة)**

**مخاطر أسعار العمولات**

تظهر مخاطر أسعار العمولات من التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات الفائدة التي تؤثر على الربح المستقبلي أو القيم العادلة للأدوات المالية. لا يوجد لدى المنشأة أصول أو التزامات هامة عرضة للتغيرات في أسعار العمولات. تعتقد إدارة المنشأة أن مخاطر سعر الفائدة غير جوهرية.

**إدارة رأس المال**

إن سياسة المنشأة فيما يتعلق بإدارة رأس المال هي المحافظة على قاعدة رأس مال قوية للمحافظة على الشركاء، والدائنون وثقة السوق وكذلك استمرار تطور نشاط المنشأة في المستقبل. تقوم الإدارة بمراقبة العائد على رأس المال والذي يحدد بقسمة صافي الربح التشغيلي على حقوق الشركاء.

تسعى المنشأة إلى المحافظة على التوازن بين أعلى عائد ممكن تحقيقه في حال الاقتراض لأعلى حد ممكن والأفضلية والأمان المتأتي من مركز قوي لرأس المال. لم يكن لدى المنشأة أي تغيير في إدارة رأس المال خلال الفترة كما لا تخضع المنشأة لأي متطلبات خارجية لرأس المال.

1. **أرقام المقارنة**

تم إعادة تبويب بعض أرقام سنة المقارنة لتتوافق مع تبويب السنة الحالية.

1. **اعتماد القوائم المالية**

اعتمدت هذه القوائم الماليـة مـن قبـل الشركاء في تاريخ 000 000 1446هـ الموافق 000 000 2024م.